مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

تساهُلُ الإمام التِّرمذي بين الإثبات والنفي

الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

ملخَّص البحث: يتناول البحثُ الخلافَ القائم بين العلماء في وصف الإمام التِّرمذي بالتساهل في الحكم على الأحاديث والرجال، وبيان الراجح في هذه المسألة.

وجاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

فالمقدمة، بَيَّنتُ فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث.

وأما التمهيد، فاشتمل على ترجمة مختصرة للإمام التِّرمذي، وتعريف للتساهل وبيان أنواعه عند المحدِّثين.

وأما المبحث الأول، فذكرت فيه ضوابطَ معرفة تساهل المحدِّث في أحكامه.

وأما المبحث الثاني، فذكرت فيه أقوال العلماء في مسألة تساهل الإمام التِّرمذي.

وأما المبحث الثالث فذكرت القول الراجح في المسألة.

الخاتمة: وذكرت فيها أبرز النتائج، وأهم التوصيات.

المقدمة:

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

الحمد لله الذي أمَر بالعدل والإحسان، ونهى عن الحَيْف والعدوان، والصلاة والسلام على خير ولد عدنان، نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان.

أما بعد:

فإن مِن أرقى الآداب في الإسلام عمومًا، وعند أهل الحديث خصوصًا: التَّحَرِّيَ في الحكم على الغير، وضبط ألفاظ الأوصاف، والتثبُّت في إطلاقها، لا سيما عند إطلاقها على الأئمة الذين لهم سابقة في الحديث، وأثارة من حِفظ كيان السنة عبر التصانيف المتعددة؛ ولهذا نجد أئمة الجرح والتعديل من علماء الحديث ضرَبوا أروع الأمثلة في التزام الأدب الإسلامي عند كلامهم على رواة الأحاديث، فكانوا يتخوَّفون أن يكون كلامهم في أحد الرواة لم يقَعْ موقعه.

ومن هذا المنطلق، أحببتُ أن أُحَقِّق في وصفٍ أُطلِق على إمامٍ من أئمة الحديث، وهو محمد بن عيسى التِّرمذي -رحمه الله- ، وذلك الوصف هو: التساهل في تصحيح وتحسين الأحاديث، فقد وصفه بذلك عدد من العلماء، ونفاه آخرون، والسبب في ذلك أنَّ الإمام التِّرمذي مُكثِر من النص على درجة الحديث في جامعه؛ ولهذا نجد الأحاديث الضعيفة في سنن ابن ماجه أكثرَ من الأحاديث الضعيفة في جامع التِّرمذي، ومع ذلك لم يُوصَف ابن ماجه بالتساهل؛ لأنه لا يحكم على الأحاديث.

وقد ناقش مسألةَ تساهل الإمام التِّرمذي عددٌ من العلماء المتقدِّمين والمتأخِّرين في أثناء حديثهم عن مراتب علماء الجرح والتعديل من حيث التشدُّدُ، والاعتدال، والتساهل، ولم أجد -حسب علمي- مَن أفرد هذا الموضوعَ في بحث مستقل؛ فاستعنتُ بالله وبدأت بالكتابة فيه، وحاولت لَمَّ شَتاتِه، وجَمْعَ ما تفرق منه في كتب المصطلح، وتراجِم الرجال، وشروح الأحاديث، وغيرها، وسميته: **(تساهل الإمام التِّرمذي بين الإثبات والنفي)**.

أهمية الموضوع:

١) ببحث هذا الموضوع يمكنُ معرفةُ المرتبة الحقيقية للإمام التِّرمذي من حيث التشدُّدُ، أو الاعتدال، أو التساهل في حُكمه على الرجال أو الأحاديث.

٢) هناك أمور كثيرة تترتب على معرفة تساهل الإمام التِّرمذي أو عدم تساهله، منها: معرفة إلى أيِّ مدًى يمكنُ الاعتمادُ على تصحيح التِّرمذي وتحسينه للأحاديث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، المجلد (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

٣) معرفة مكانة جامع الإمام التِّرمذي، ومنزلته في كتب السُّنة.

٤) معرفة قدر جهود الإمام التِّرمذي في الحُكم على الأحاديث والرجال.

أسباب اختيار الموضوع:

١) ما سبق بيانه في أهميه الموضوع.

٢) الوصول إلى الراجح في الخلاف الواقع بين العلماء في مسألة تساهل الإمام التِّرمذي.

٣) وجود كمٍّ هائل من الأحاديث التي حكَم عليها الإمام التِّرمذي في جامعه، وقيام الحاجة إلى معرفة درجة هذه الأحكام ومنزلتها في كتب السُّنة.

خطة البحث:

جعلتُ البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثةِ مباحثَ، وخاتمة.

أما المقدمة فتشتمل على:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- خطة البحث.

التمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للإمام التِّرمذي.

المطلب الثاني: تعريف التساهل وبيان أنواعه عند المحدِّثين.

المبحث الأول: ضوابط معرفة تساهل المحدِّث في أحكامه.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في مسألة تساهل الإمام التِّرمذي.

المبحث الثالث: القول الراجح في مسألة تساهل الإمام التِّرمذي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

التمهيد:

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للإمام التِّرمذي:

أولًا: اسمه ونسبه:

هو: مُحَمَّد بنُ عِيسَى بنِ سَوْرةَ بن مُوسى بن الضَّحَّاك، السُّلَمِيُّ، التِّرْمِذِيُّ(١).

السُّلَمِيُّ: نسبة إلى (سُلَيم) -بضم السين، وفتح اللام-: قبيلةٌ من قبائل العرب(٢).

التِّرْمِذِيُّ: نسبة إلى مدينة (تِرْمِذ) -بكسر التاء على الأشهر- وهي من بلاد ما وراء النهر(٣)، وتقع الآن جنوب أوزبكستان، ونُسِب إليها؛ لأنه وُلِد ونشأ بها.

ثانيًا: كنيته ولقبه:

كنيته المشهور بها: أبو عيسى، "وقد اختار التِّرمذي كنيته على اسمه؛ فإنَّه لا يعبِّر عن نفسه إلا بأبي عيسى"(٤)، كما في كتابه الجامع.

ويلقَّب: بالضَّرِير؛ لأنه فَقَدَ بصره في كِبَره، بعد كتابته العلم ورحلته إليه(٥).

ثالثًا: مولده ونشأته:

---

(١) ينظر: الثقات لابن حبان (١٥٣/٩)، الإكمال لابن ماكولا (٣٩٦/٤)، الكامل في التاريخ (٤٧٤/٦)، وفَيَات الأعيان (٢٧٨/٤)، تهذيب الكمال (٢٥٠/٢٦)، تاريخ الإسلام (٦١٧/٦)، البداية والنهاية (٦٤٧/١٤).

(٢) ينظر: الأنساب للسمعاني (١٨٠/٧، ١٨٣).

(٣) ينظر: الأنساب للسمعاني (٤١/٣)، معجم البلدان (٢٦/٢).

(٤) مقدمة تحفة الأحوذي ص (٢٤٣).

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣)، البداية والنهاية (٦٤٩/١٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

وُلد الإمام التِّرمذي في حدود سنة (٢١٠هـ)[٦]، بترمذ، وأصله من مَرْوَ، و"نُقِل عنه أنه قال: كان جدي مَرْوَزِيًّا في أيام ليث بن سَيَّارٍ، ثم انتقل منه إلى ترمذ"[٧].

وقد طلب الإمام التِّرمذي العِلم في صِغره، وبدأ رحلاته العلمية في حدود العشرين من عمره، فسمع بخُراسان، والعراق، والحجاز، ولم يرحل إلى مصر ولا الشام[٨].

رابعًا: شيوخه:

تلقى أبو عيسى التِّرمذي العلمَ على عدد من العلماء المحقِّقين الراسخين في العلم، المشهودِ لهم بالنبوغ والتميز؛ مما أتاح له محصولًا علميًّا وافرًا، ومن أبرز شيوخه وأشهرِهم:

١) قتيبة بن سعيد بن جَميل الثقفي مولاهم، أبو رجاء البَغْلاني، (ت:٢٤٠هـ)[٩].

٢) عَلِيُّ بن حُجْر بن إياس السَّعدي، أبو الحسن المروزي، (ت:٢٤٤هـ)[١٠].

٣) أحمد بن مَنيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر الأصمُّ البغوي، (ت:٢٤٤هـ)[١١].

٤) محمد بن أبان بن وزير البَلْخي، أبو بكر المُسْتَمْلِي، الملقَّب بِحَمْدَوَيْه، (ت:٢٤٤هـ)[١٢].

٥) عمرو بن علي بن بحر الباهلي، أبو حفص البصري الفَلَّاس، (ت:٢٤٩هـ)[١٣].

---

(٦) سير أعلام النبلاء (٢٧١/١٣).

(٧) جمع الوسائل في شرح الشمائل (٧/١).

(٨) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧١/١٣).

(٩) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (١٩٥/٧)، الثقات لابن حبان (٢٠/٩)، تهذيب الكمال (٥٢٣/٢٣).

(١٠) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (٢٧٢/٦)، الثقات لابن حبان (٢١٤/٧)، تهذيب الكمال (٣٥٥/٢٠).

(١١) ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد (٣٧٧/٦)، تهذيب الكمال (٤٩٥/١)، تاريخ الإسلام (١٠٧٢/٥).

(١٢) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل (٢٠٠/٧)، الثقات لابن حبان (١٠٢/٩)، تهذيب الكمال (٢٩٦/٢٤).

(١٣) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (٣٥٥/٦)، الجرح والتعديل (٢٤٩/٦)، تهذيب الكمال (١٦٢/٢٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

٦) محمد بن المثنَّى بن عُبيد العَنَزي، أبو موسى البصري، المعروف بالزَّمِن، (ت:٢٥٢هـ)[١٤].

٧) محمد بن بشَّار بن عثمان العَبْدي، أبو بكر البصري، المعروف ببُنْدَار، (ت:٢٥٢هـ)[١٥].

٨) يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي مولاهم، أبو يوسف الدَّوْرقي، (ت:٢٥٢هـ)[١٦].

٩) محمد بن عبد الرَّحيم بن أبي زهير، أبو يحيى البزَّاز، المعروف بصاعِقَة، (ت:٢٥٥هـ)[١٧].

١٠) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله البخاري، صاحب الصحيح، (ت:٢٥٦هـ)[١٨].

خامسًا: تلاميذه:

أخَذ عن الإمام التِّرمذي عددٌ من العلماء وطلاب العلم، وكان لبعضهم فيما بعدُ شهرةٌ كبيرة، وسأذكر جملة من مشاهيرهم، مرتَّبين حسَبَ وفَيَاتهم، وهم:

١) محمد بن المنذر بن سعيد، أبو عبد الرحمن الهروي، المعروف بشَكَّر (ت:٣٠٣هـ)[١٩].

٢) محمد بن سفيان بن النَّضْر، أبو جعفر النسَفي، المعروف بالأمين، (ت:٣٠٨هـ)[٢٠].

٣) حماد بن شاكر سَوِيَّة بن ونوسان، أبو محمد الوراق، النَّسَفي، (ت:٣١١هـ)[٢١].

---

(١٤) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل (٩٥/٨)، الثقات لابن حبان (١١١/٩)، تهذيب الكمال (٣٥٩/٢٦).

(١٥) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (٤٩/١)، الثقات لابن حبان (١١١/٩)، تهذيب الكمال (٥١١/٢٤).

(١٦) ينظر في ترجمته: الطبقات الكبرى (٢٥٦/٧)، الثقات لابن حبان (٢٨٦/٩)، تهذيب الكمال (٣١١/٣٢).

(١٧) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل (٩/٨)، الثقات لابن حبان (١٣٢/٩)، تهذيب الكمال (٥/٢٦).

(١٨) ينظر في ترجمته: الثقات لابن حبان (١١٣/٩)، تاريخ بغداد (٣٢٢/٢)، تهذيب الكمال (٤٣٠/٢٤).

(١٩) ينظر في ترجمته: تاريخ الإسلام (٧٢/٧)، الوافي بالوفَيَات (٤٥/٥)، شذرات الذهب (٢٠/٤).

(٢٠) ينظر في ترجمته: تاريخ الإسلام (١٣٨/٧)، وله ذِكر في تهذيب الكمال (٢٥١/٢٦) ضمن تلاميذ الترمذي.

(٢١) ينظر في ترجمته: الأنساب للسمعاني (٣٦٦/١٣)، التقييد لابن نقطة ص (٢٥٧)، تاريخ الإسلام (٢٣٩/٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

٤) مكحول بن الفضل، أبو مطيع النسفي، (ت:٣١٨هـ)[٢٢].

٥) أحمد بن إسماعيل بن عامر، أبو بكر السَّمَرْقَنْدِي، (ت:٣٢١هـ)[٢٣].

٦) داود بن نصر بن سُهيل بن عبدويه، أبو سليمان البَزْدَوي، (ت:٣٢٣هـ)[٢٤].

٧) عبد بن محمد بن محمود بن مجاهد بن خلف، أبو بكر النَّسَفي، (ت:٣٢٦هـ)[٢٥].

٨) الهيثم بن كُلَيب بن شريح بن معقل، أبو سعيد الشاشي، راوي الشمائل عن التِّرمذي، (ت:٣٣٥هـ)[٢٦].

٩) محمد بن محمود بن عنبر بن نُعَيْم، أبو الفضل النَّسَفي، راوي الجامع عن التِّرمذي، (ت:٣٤٢هـ)[٢٧].

١٠) محمد بن أحمد بن محبوب بن فُضَيْل التَّاجر، أبو العباس المحبوبي، راوي الجامع عن التِّرمذي، (ت:٣٤٦هـ)[٢٨].

سادسًا: مصنَّفاته:

للإمام التِّرمذي عددٌ من المصنَّفات، منها المطبوع، ومنها المفقود، فأما المطبوع المتداول، فمنه:

١) **الجامع**: المشهور باسم (سنن التِّرمذي)[٢٩].

٢) **الشمائل النبوية، والخصائل المصطفوية**.

---

(٢٢) ينظر في ترجمته: تاريخ الإسلام (٣٤٨/٧)، سير أعلام النبلاء (٣٦٤/١١)، الجواهر المضية (١٨٠/٢).

(٢٣) ينظر في ترجمته: تاريخ الإسلام (٤٣٧/٧)، توضيح المشتبه (٥٧٣/٢).

(٢٤) ينظر في ترجمته: الإكمال لابن ماكولا (٣٢/٦)، تاريخ الإسلام (٤٧٥/٧).

(٢٥) ينظر في ترجمته: إكمال الإكمال لابن نقطة (٤٤٤/١)، تاريخ الإسلام (٥٢٤/٧)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٥٨/١).

(٢٦) ينظر في ترجمته: الأنساب للسمعاني (١٦/٨)، إكمال الإكمال لابن نقطة (٤٨٧/٣)، تاريخ الإسلام (٦٩٧/٧).

(٢٧) ينظر في ترجمته: تاريخ الإسلام (٧٨٦/٧)، توضيح المشتبه (٩٢/٦).

(٢٨) ينظر في ترجمته: الأنساب للسمعاني (١١٢/١٢)، التقييد لابن نقطة ص (٤٧)، تاريخ الإسلام (٨٣٨/٧).

(٢٩) والاسم الصحيح للكتاب: "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعرفة الصحيح والمعلول، وما عليه العمل"، كما حقَّق ذلك الشيخُ عبد الفتاح أبو غدة في كتابه: تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي ص (٥٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

٣) **العلل الصغير**: وهو مطبوع بآخر كتاب الجامع.

٤) **العلل الكبير**: ويُطلَق عليه أيضًا: (العلل المفرد).

وأما المفقود، فمنه:

١) **الزهد**.

٢) **التاريخ**.

٣) **الأسماء والكنى**.

سابعًا: مكانته العِلمية، وثناء العلماء عليه:

كان الإمام التِّرمذي إمامًا في الحديث وعِلَله ورجاله، عالِمًا بمعناه وفِقهه، عارفًا بمذاهبِ الفقهاء، وقد أثنى العلماءُ عليه ثناءً عاطرًا، واعترفوا بعِلمه وفضله:

قال الإمام البخاري مخاطبًا التِّرمذي: "ما انتفعتُ بك أكثرُ مما انتفعتَ بي"(٣٠).

وقال عمر بن عَلَّك: "مات البخاري فلم يخلِّفْ بخراسانَ مِثلَ أبي عيسى؛ في العِلم والحفظ، والورع والزهد"(٣١).

وقال الخَليلي: "ثقة، متَّفَق عليه، له كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل ... مشهور بالأمانة والعلم"(٣٢).

وقال عز الدين ابن الأثير: "كان إمامًا حافظًا، له تصانيفُ حسَنة"(٣٣).

وقال المِزّي: "أحدُ الأئمة الحفَّاظ المبرّزين، ومَن نفع اللهُ به المسلِمين"(٣٤).

---

(٣٠) ينظر: تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩).

(٣١) ينظر: تذكرة الحفاظ (١٥٤/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٧٣/١٣).

(٣٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٩٠٥/٣).

(٣٣) الكامل في التاريخ (٤٧٤/٦).

(٣٤) تهذيب الكمال (٢٥٠/٢٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

وقال الذهبي: "ثقة مُجمَع عليه"(٣٥).

تاسعًا: وفاته:

تُوفِّي الإمام التِّرمذي -رحمه الله- ليلة الاثنين، لثلاثَ عَشْرةَ ليلةً مضت من شهر رجب، سنة (٢٧٩هـ)، بقرية (بوغ) من قرى مدينة (ترمذ)، وقد ناهز السبعين من العمر(٣٦).

المطلب الثاني: تعريف التساهل وبيان أنواعه عند المحدِّثين:

أولًا: تعريف التَّسَاهُل:

التَّسَاهُل لغةً: التَّسَامُح، واللِّين، وقِلَّة الخشونة، وأصله من مادة (سَهُلَ)(٣٧)، قال ابن فارس: "السين، والهاء، واللام: أصلٌ واحد يدلُّ على لين"(٣٨).

واسم الفاعل: مُتَساهِل، واسم المفعول: مُتساهَلٌ فيه.

التَّسَاهُل في اصطلاح المحدِّثين:

لم أقِفْ على تعريف اصطلاحي للتساهلِ في كلامِ المحدِّثينَ، ولكن يمكن أن يُستلهَمَ تعريفٌ من المعنى اللغوي، يُناسب ما أراده المحدِّثون، فيُقال: **هو التَّسَامُحُ واللِّينُ في الحُكْمِ على الحديثِ، أو الرَّاوي، بحيث يُرفَع كلٌّ منهما فوق مرتبتِه اللائقةِ به.**

ثانيًا: أنواع التَّساهُل عند المحدِّثين:

التساهل عند المحدِّثين يكون في أمور كثيرة، منها: التساهل في تحمُّل الحديث، وفي أدائه، وفي الحُكم على الراوي، والحُكم

---

(٣٥) ميزان الاعتدال (٦٧٨/٣).

(٣٦) ينظر: الأنساب للسمعاني (٤٣/٣)، تهذيب الكمال (٢٥٢/٢٦)، تاريخ الإسلام (٦٢١/٦)، تهذيب التهذيب (٣٨٨/٩).

(٣٧) ينظر: الصحاح للجوهري (١٧٣٣/٥)، لسان العرب (٣٤٩/١١)، تاج العروس (٢٣٨/٢٩).

(٣٨) مقاييس اللغة (١١٠/٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

على الحديث.

والذي يُهِمُّ في هذا البحث النوعان الأخيران: التساهل في الحُكم على الراوي، والتساهل في الحُكم على الحديث؛ لأن الذين وصفوا الإمام التِّرمذي بالتساهل، يقصِدون حُكمه على الحديث أو الراوي، وأن ثمة صلةً بين التساهل في نقد الرجال ونقد الأحاديث.

المبحث الأول: ضوابطُ معرفة تساهل المُحدِّث في أحكامه:

لم أجِدْ مَن وضع ضوابطَ لمعرفة التساهل في الأحكام عند المحدِّثين، وإنما وقفتُ على عباراتٍ لعلماء الحديث منثورةٍ في كتبهم، يُفهَم منها معنى الضابط، ولم أَرَ أيضًا مَن جمع هذه العبارات وأفردها ببحثٍ مستقلٍّ يجمعها.

ومن خلال الوقوف على كتب علوم الحديث، والتتبُّع لأقوال العلماء المتعلقة بهذا الشأن، يمكن التوصُّل إلى بعض الأمور التي هي بمثابة ضوابطَ لمعرفة التساهل عند المحدِّثين، وهي:

١) أن يضعَ المحدِّث شروطًا يسير عليها في حُكمه على الأحاديث، أو الرواة، هي دون الشروط التي وضعها جمهورُ أئمة الحديث(٣٩).

٢) أن يتفقَ أئمَّة الجرح والتعديل على جَرح رجالٍ، فينفرد أحدُ المحدِّثين بتعديلهم(٤٠).

٣) أن يتفقَ علماء الحديث - خاصةً الأوائلَ مِن أصحاب الصَّنعة - أو جُلُّهم على تضعيف جملة من الأحاديث، ثم ينفرد أحد المحدِّثين بتصحيحها.

٤) أن يكون من منهج المحدِّث تعديلُ الرجال بغير تثبُّت؛ كتوثيق المجاهيل(٤١).

---

(٣٩) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٣١٢/١).

(٤٠) ينظر: ذِكر مَن يُعتمد قولُه في الجرح والتعديل ص (١٧٢)، وسير أعلام النبلاء (٨٢/١١).

(٤١) ينظر: نزهة النظر لابن حجر ص (١٣٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

٥) الاستقراء التام لأحكام المحدِّث، مع حُسن الفَهْم، وصلاح النية، ثم إطلاق وصف التساهل عليه إذا تحقَّق ذلك[٤٢].

المبحث الثاني: أقوال العلماء في مسألة تساهل الإمام التِّرمذي:

اختلَف العلماء في وصف الإمام التِّرمذي بالتساهل على رأيينِ:

الرأي الأول: رَمْيُ الإمام التِّرمذي بالتساهل، وقد اختلَفت عباراتُ أصحاب هذا الرأي:

فمنهم من قال: إنه متساهلٌ في تحسينه للأحاديث، وهذا رأيُ ابن دِحيةَ الكَلْبِي؛ حيث قال: "وكم حسَّن التِّرمذي في كتابه مِن أحاديثَ موضوعةٍ، وأسانيدَ واهية"[٤٣].

ومنهم من قال: إنَّه متساهل في تصحيحه للأحاديث، وهذا رأيُ ابن القيم؛ حيث قال: "التِّرمذي فيه نوعُ تساهلٍ في التصحيح"[٤٤]، وقال أيضًا: "التِّرمذي يصحِّحُ أحاديثَ لم يتابعْه غيرُه على تصحيحها، بل يصحِّح ما يضعِّفه غيرُه أو ينكِره"[٤٥].

ومنهم من قال: إنَّه متساهل مطلقًا في التصحيح والتحسين، وهذا رأيُ الإمام الذهبي، وتبِعه مِن المتأخرين: السَّهْسَواني، والمُبارَكْفُوري، ومِن المعاصِرين: الألباني.

قال الذهبي: "لا يَعتمد العلماءُ على تصحيح التِّرمذي"[٤٦]، وقال أيضًا: "لا يُغتَر بتحسين التِّرمذي؛ فعند المحاقَّةِ غالبُها ضِعاف"[٤٧].

---

(٤٢) ينظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث ص (٨٢)، مقدمة المعلِّمي للفوائد المجموعة ص (٩).

(٤٣) انظر: نصب الراية (٢/٢١٧، ٢١٨).

(٤٤) زاد المعاد (٢/٣١٧).

(٤٥) الفروسية ص (٢٤٣).

(٤٦) ميزان الاعتدال (٣/٤٠٧).

(٤٧) المرجع السابق (٤/٤١٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

وقال السهسواني: "قد عرَفت ما في تصحيح التِّرمذي والحاكم مِن التساهل"(٤٨)، ويلاحظ هنا أن السهسواني جعل التِّرمذي والحاكم في مرتبةٍ واحدة في التساهل.

وقال المباركفوري: "اعلم أنَّ الإمام أبا عيسى التِّرمذي مع إمامتِه وجلالته في علوم الحديث، وكونه مِن أئمة هذا الشأن، متساهلٌ في تصحيح الأحاديث وتحسينها"(٤٩)، وقال أيضًا: "أما تحسين التِّرمذي فلا اعتمادَ عليه؛ لِما فيه من التساهل"(٥٠)، ووصَفه بالتساهل في عدد مِن مؤلَّفاته(٥١).

وقال الألباني: "تساهل التِّرمذي: إنكارُه مكابرةٌ؛ لشُهرته عند العلماء"(٥٢).

الرأي الثاني: أنَّ التِّرمذي ليس بمتساهل، وتصحيحه وتحسينه معتمَد عند العلماء، وهذا رأي الحافظ العراقي (ت:٨٠٦هـ)، ومحمد بن إبراهيم الوزير (ت:٨٤٠هـ)(٥٣)، وذهب إليه مِن المتأخرين: الكشميري (ت:١٣٥٣هـ)، ومِن المعاصرين: أحمد شاكر (ت:١٣٧٧هـ)، وعبد الفتاح أبو غدة (ت:١٤١٧هـ)(٥٤)، ونور الدين عتر(٥٥)، وحاتم العوني(٥٦).

---

(٤٨) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص (١٢٧).

(٤٩) مقدمة تحفة الأحوذي ص (٣٤٧).

(٥٠) تحفة الأحوذي (٩٣/٢).

(٥١) ينظر: مرقاة المفاتيح (٢٧٠/٨).

(٥٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٠/٣).

(٥٣) ينظر: تنقيح الأنظار ص (٧٠).

(٥٤) في تعليقه على شروط الأئمة الستة ابن طاهر المقدسي ص (٩٤، ٩٥).

(٥٥) قال: "الترمذيُّ إمام عظيم، حُجَّة فيما يحكُم به على الأحاديث في الجامع من الصحة أو الحُسن أو الضعف، أو غير ذلك من الأمور الفنية، وهو قدوة في ذلك، يُستَشهد به ويحتكم إليه، وذلك ما نص عليه العلماء الحفَّاظ في كتب علوم الحديث، حيث عَدُّوه من الأئمة المعتمَدين الذين يُعَوَّل عليهم في تصحيح الحديث، ويؤخذ من كتبهم الصحيح الزائد على الصحيحين"؛ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص (٢٦٣، ٢٦٤)، وقد دافع عن الإمام الترمذي ونفى وصفه بالتساهل؛ ينظر: ص (٢٦٦ - ٢٩٧).

(٥٦) قال: "إنَّ تصحيح الترمذيِّ أو تحسينَه لأحاديثِ رواةٍ خالفه فيهم جمعٌ مِن الحفاظ بتضعيف أحاديثهم، لا يصحُّ أن يكون دليلًا على تساهله،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، المجلد (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

قال العراقي -رادًّا على كلام الذهبي السابق-: "لا يُقبَل هذا الطعنُ منه في حق التِّرمذي، وإنما جَهَّل التِّرمذيَّ مَن لا يعرفه؛ كابن حزم، وإلا فهو إمام معتمَد عليه، ولا يمتنع أن يخالفَ اجتهادُه اجتهادَ غيره في بعض الرجال"(٥٧).

قال الكشميري: "تحسينُ التِّرمذيِّ معتبرٌ عندي"(٥٨).

وقال أحمد شاكر -رادًّا على كلام الذهبي أيضًا-: "هو غلوٌّ منه؛ فإن تصحيحَ التِّرمذي معتمَدٌ عند العلماء"(٥٩).

حُجَج القائلين بتساهل الإمام التِّرمذي:

يمكن تلخيص حُجَج الذين وصفوا الإمام التِّرمذي بالتساهل في النقاط التالية:

أولها: تصحيحه لأحاديثَ حكَم بضعفها كبارُ أئمة الحديث(٦٠).

ومن الأمثلة على ذلك:

١) حديث ابن جُريج، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعًا: «**لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ، وَلا مُنْتَهِبٍ، وَلا مُخْتَلِسٍ: قَطْعٌ**»، قال التِّرمذي عنه: "حسن صحيح"، وقد ضعَّفه جماعةٌ من كبار المحدِّثين؛ بسبب تدليس ابن جريج(٦١).

وإلا لَمَا نجا من هذا الاستدلال على التساهل أحدٌ يُذكر مِن نقَّاد الحديث؛ إذ لا يخلو أن يوثِّق العالِمُ منهم راويًا ويُصحِّحَ أحاديثه، بينما يخالفه في ذلك بالتضعيفِ غيرُه، ويكون الصواب مع مَن ضعَّفه"؛ المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (٣١١/١، ٣١٢).

(٥٧) نقله عنه الشوكاني في نيل الأوطار (٢٩٢/٣).

(٥٨) فيض الباري على صحيح البخاري (٢١/٢).

(٥٩) تعليق أحمد شاكر على جامع الترمذي (٣٦٢/٢).

(٦٠) ينظر: الفروسية لابن القيم ص (٢٤٣).

(٦١) قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ: ليس على مختلِس ولا خائن ولا منتهِب: قَطْعٌ؟ فقالا: لم يسمَعِ ابن جُريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنه سمعه مِن ياسين الزيات، عن أبي الزبير، فقالا: قال زيد بن حباب، عن ياسين: أنا حدثتُ به ابن جريج، عن أبي الزبير، فقلت لهما: ما حال ياسين؟ فقالا: ليس بقويٍّ"؛ علل الحديث لابن أبي حاتم (١٨٧/٤ - ١٨٩).

وقال أبو داود بعد أن خرَّج الحديث بإسنادين: "هذان الحديثان لم يسمَعْهما ابن جريج من أبي الزبير، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: إنما

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، المجلد (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

٢) حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: «**إِذَا بَقِيَ نِصْفٌ مِنْ شَعْبَانَ فَلا تَصُومُوا**»، قال عنه التِّرمذي: "حسن صحيح"، وقد قال كبارُ أئمَّة النقد: إنه منكَر؛ لأن مَتْنَه معارِض للأحاديث الصحيحة المتفَق عليها، إضافة إلى تفرُّد العلاء بن عبد الرحمن به، وهو ممن لا يُحتَمَل تفرُّدُه(٦٢).

٣) حديث أبي قيس، عن هُزَيل بن شُرَحْبيل، عن المغيرةِ بن شعبة، قال: «**تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ، وَمَسَحَ عَلَى الجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ**»، قال التِّرمذي عنه: "حسن صحيح"، وضعَّفه كبار الأئمة؛ بسبب شُذوذه ونكارته(٦٣).

سمعهما ابنُ جريج من ياسين الزيات"؛ سنن أبي داود (١٣٨/٤).

وقال ابن حِبان: "كلُّ ما وقع في نسخة ابن جريج عن أبي الزبير مِن المناكير، كان ذلك مما سمِعه ابن جريج، عن ياسين الزيات، عن أبي الزبير، فدلَّس عنه"؛ المجروحين (١٤٢/٣).

(٦٢) قال المروذي في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ص (١٥٩): "وذكرتُ له - أي: للإمام أحمد - حديثَ زُهير بن محمد، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا كان نصفُ شعبانَ فلا صومَ، فأنكَره، وقال: سألت ابنَ مَهدي عنه، فلم يحدِّثني به، وكان يتوقَّاه، ثم قال أبو عبد الله: هذا خلافُ الأحاديث التي رُويت عن النبي ﷺ".

قال البرذعي: "شهدت أبا زرعة يُنكِر حديث العلاء بن عبد الرحمن: (إذا انتصف شعبان)، وزعم أنه منكَر"؛ الضعفاء لأبي زرعة (٣٨٨/٢).

وقال ابن رجب - بعد أن ذكر مَن صحَّح الحديث، ومنهم الترمذي -: "تكلَّم فيه مَن هو أكبرُ مِن هؤلاء وأعلمُ، وقالوا: هو حديث منكَر، منهم: عبد الرحمن بن المهدي، والإمام أحمدُ، وأبو زرعة الرازي، والأثرم، وقال الإمام أحمد: لم يروِ العلاءُ حديثًا أنكرَ منه، وردَّه بحديث: "لا تَقَدَّموا رمضان بصومِ يوم أو يومين"؛ فإن مفهومه جواز التقدُّم بأكثرَ من يومين، وقال الأثرم: الأحاديث كلها تخالفه، يشير إلى أحاديثِ صيام النبي ﷺ شعبان كله ووصله برمضان، ونهيه عن التقدُّم على رمضان بيومين، فصار الحديث حينئذ شاذًّا مخالفًا للأحاديث الصحيحة"؛ لطائف المعارف ص (١٣٥، ١٣٦).

(٦٣) قال ابن مَعين: "الناس كلهم يروونه على الخُفَّين، غير أبي قيس"؛ ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤٢٦/١).

وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: ليس يروى هذا إلا مِن حديث أبي قيس، قال أبي: أبى عبدُ الرحمن بن مَهديٍّ أن يحدِّث به، يقول: هو منكَر"؛ العلل ومعرفة الرجال (٣٦٦/٣).

وقال ابن المبارك: "عرضتُ هذا الحديث - يعني المغيرة من رواية أبي قيس - على الثوري، فقال: لم يجِئْ به غيره، فعسى أن يكون وهمًا"؛ التمييز لمسلم ص (٢٠٣، ٢٠٤).

وقال النسائي: "ما نعلم أن أحدًا تابع أبا قيس على هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة: أن النبي ﷺ مسح على الخفين"؛ السنن الكبرى للنسائي (١٢٣/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

٤) حديث أبي قابوس، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ؛ ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**»، قال التِّرمذي عنه: "حسن صحيح"، وأبو قابوس مجهول لا يُعرَف، ولم يروِ عنه سوى عمرو بن دينار(٦٤).

٥) حديث مولى المغيرةِ بن شـــعبة، عن كعب بن علقمة، عن أبي الخير، عن عُقبة بن عامر مرفوعًا: «**كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ**»، قال التِّرمذي عنه: "حسن صحيح غريب"، ومولى المغيرةِ بن شعبة: مجهولُ الحال(٦٥).

ثانيها: تصحيحه وتحسينه لأحاديثَ فيها انقطاعٌ.

ومن الأمثلة على ذلك:

١) حديث الأسود، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: «**كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**»، قال التِّرمذي عنه: "حسن صحيح"(٦٦)، قال البخاري في صحيحه: "قول الأسود منقطعٌ"(٦٧).

٢) حديث خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل مرفوعًا: «**مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ**»، قال التِّرمذي عنه: "حسن غريب، وليس إسنادُه بمتصل، وخالد بن معدان لم يُدرِكْ معاذَ بن جبل"(٦٨)؛ فالتِّرمذي حسَّن الحديث مع عِلمه

وذكر الإمام مسلم أنَّ هذا خبرٌ ليس بمحفوظ المتن، والحملُ فيه على أبي قيس؛ لأنه قد استنكَر أهلُ العلم من روايته أخبارًا غيرَ هذا الخبر؛ التمييز لمسلم ص (٢٠٢، ٢٠٣) قال النووي في المجموع (١/٥٠٠): "ضعَّفه الحفَّاظ، وقد ضعَّفه البيهقي، ونقل تضعيفه عن سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مَهديٍّ، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ومسلم بن الحجَّاج، وهؤلاء هم أعلام أئمة الحديث، وإن كان الترمذي قال: حديث حسن، فهؤلاء مقدَّمون عليه، بل كل واحد من هؤلاء لو انفرد قُدِّم على الترمذي باتفاق أهل المعرفة".

(٦٤) قال الذهبي في المغني في الضعفاء (٢/٨٠٣)، وفي ميزان الاعتدال (٤/٥٦٣): "لا يُعرَف".

وقال في ديوان الضعفاء ص (٤٦٦): "مجهول".

(٦٥) قال أبو حاتم: "مجهول"؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/١٢٦).

وقال ابن حجر: "مجهول الحال"؛ تقريب التهذيب ص (٥١٣).

(٦٦) الجامع (٣/٤٥٣) رقم (١١٥٥).

(٦٧) صحيح البخاري (٨/١٥٤).

(٦٨) الجامع (٤/٦٦١) رقم (٢٥٠٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

بانقطاعه[٦٩]، وفي سند الحديث أيضًا: محمد بن الحسن بن أبي يزيدَ الهَمْداني، وهو متَّفَق على ضعفه[٧٠]، ولم يُشِرْ إلى ذلك.

٣) حديث قتادةَ، عن عبد الله بن بُريدة، عن أبيه مرفوعًا: «**المُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الجَبِينِ**»، قال التِّرمذي عنه: "هذا حديث حسن، وقد قال بعض أهل الحديث: لا نعرف لقتادةَ سماعًا من عبد الله بن بُريدةَ"[٧١].

قال ابن حجر: "كلاهما مِن أهل البصرة، ولو صحَّ أنه سمع منه، فقتادةُ مدلِّس معروف بالتدليس، وقد روى هذا بصيغةِ العَنْعَنة، وإنما وصَفه بالحُسن؛ لأن له شواهدَ مِن حديث عبد الله بن مسعود وغيرِه رضي الله عنهم"[٧٢].

---

(٦٩) قال ابن حجر في بلوغ المرام ص (٥٥١): "أخرجه الترمذي وحسَّنه، وسندُه منقطع".

وقال المباركفوري: "الحديث منقطع، ومع انقطاعه قد حسَّنه الترمذي، فلعل تحسينَه لمجيئه من وجه آخرَ، أو لشاهد له، فلا يضرُّه انقطاعه"؛ تحفة الأحوذي (١٧٤/٧).

(٧٠) قال ابن معين: "يَكذِب"؛ تاريخه رواية الدوري (٣٧٢/٣).

وقال الإمام أحمد: "ضعيف الحديث"؛ العلل ومعرفة الرجال (١٦١/٣).

وقال أبو داود: "ضعيف"؛ ينظر: تهذيب الكمال (٧٧/٢٥).

وقال أيضًا: "كذَّاب، وثَب على كتب أبيه"؛ ينظر: تاريخ بغداد (٥٥٨/٢).

وقال النسائي: "متروك الحديث"؛ الضعفاء والمتروكون ص (٩٣).

وقال ابن حِبان: "منكَر الحديث، يَروي عن الثقاتِ المعضلاتِ"؛ المجروحين (٢٧٦/٢).

وقال الدارَقُطني: "لا شيء"؛ سؤالات البرقاني ص (٦٣).

(٧١) الجامع (٣٠١/٣) رقم (٩٨٢).

(٧٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٩٤/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

ثالثها: تصحيحه لأحاديثَ فيها رواةٌ عامةُ أهلِ العلم على تضعيفهم(٧٣).

ومن الأمثلة على ذلك:

١) حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوفٍ المُزَني، عن أبيه، عن جَدِّه: أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «**الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا**»، قال التِّرمذي عنه: "حسن صحيح"(٧٤)، وكثير بن عبد الله المُزَني مُجمَعٌ على ضعفه(٧٥).

٢) حديث حجَّاج بن أرطاةَ، عن محمد بن المنكدر، عن جابر: أن النبي صلى الله عليه وسلم سُئل عن العمرة: أواجبةٌ هي؟ قال: «**لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا هُوَ أَفْضَلُ**»، قال التِّرمذي عنه: "حسن صحيح"(٧٦)، وحجَّاج بن أرطاةَ مدلِّس بالاتفاق،

---

(٧٣) ينظر: نصب الراية (٢/٢١٧، ٢١٨).

(٧٤) الجامع (٣/٦٢٦) رقم (١٣٥٢).

(٧٥) قال ابن مَعين: "ليس هو بشيء"؛ تاريخ ابن معين (٣/٢٣٢).

وقال الإمام أحمد: "منكَر الحديث، ليس بشيء"؛ الجرح والتعديل (٧/١٥٤).

وقال عبد الله ابنه: "ضرَب أبي على حديثِ كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، ولم يحدِّثْنا بها في المسند"؛ العلل ومعرفة الرجال (٣/٢١٣).

وقال الجوزجاني: "ضعيف الحديث"؛ أحوال الرجال ص (٢٣٦).

وقال النسائي: "متروك الحديث"؛ الضعفاء والمتروكون ص (٨٩).

وقال ابن حِبان: "منكَر الحديث جدًّا، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، لا يحِلُّ ذِكرها في الكتب، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجُّب، وكان الشافعي رحمه الله يقول: كثير بن عبد الله المزني ركنٌ مِن أركان الكذب"؛ المجروحين لابن حبان (٢/٢٢١).

وقال ابن عبد البر: "مجتمَع على ضعفه، لا يحتَجُّ بمثله"؛ التمهيد (٣/٢٣٧).

وذكره ابن شاهين في الضعفاء، وكذا الدارَقُطني، وأبو نعيم، وابن الجوزي، والذهبي؛ ينظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ص (١٦١)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٣/١٢٨)، الضعفاء لأبي نعيم ص (١٣٣)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/٢٣)، المغني في الضعفاء (٢/٥٣١).

(٧٦) الجامع (٣/٢٦١) رقم (٩٣١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

والجمهور على ضعفه(٧٧)، ومَن وثَّقه من العلماء نظر إلى فِقهه وحفظه، ومَن جرَحه من العلماء نظر إلى إرسالِه وتدليسه عن الضعفاء والمجهولين، واضطرابِه في الأحاديث(٧٨).

٣) حديث المُفضَّل بن صالح، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هُريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا وَقَالَتْ: أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَجَعَلَ لَهَا نَفَسَيْنِ؛ نَفَسًا فِي الشِّتَاءِ، وَنَفَسًا فِي الصَّيْفِ، فَأَمَّا نَفَسُهَا فِي الشِّتَاءِ فَزَمْهَرِيرٌ، وَأَمَّا نَفَسُهَا فِي الصَّيْفِ فَسَمُومٌ**»، قال التِّرمذي عنه: "حسن صحيح"(٧٩)، والمُفضَّل بن صالح مُتَّفَق على ضعفه(٨٠).

حُجَج القائلين بعدم تساهل الإمام التِّرمذي:

يمكن تلخيص حُجَج الذين نفَوْا وَصْفَ الإمام التِّرمذي بالتساهل فيما يلي:

أولها: أنَّ التِّرمذي إمامٌ في الحديث وعلومه بالاتفاق، ومِن أعرفِ الناس بعِلَل الأحاديث، وقد تلقَّى ذلك عن شيخه الإمام البخاري، فكيف بعد ذلك يوصف بالتساهل، ويقال: لا يُعتَمَد على تصحيحه؟!(٨١).

---

(٧٧) قال ابن سعد: "كان ضعيفًا في الحديث"؛ الطبقات الكبرى (٣٤٢/٦).

وذكره البخاري في الضعفاء، وقال: "متروك الحديث"؛ الضعفاء الصغير ص (٤٦).

وقال النووي: "اتفقوا على أنه مدلِّس، وضعَّفه الجمهور، فلم يحتجُّوا به"؛ تهذيب الأسماء واللغات (١٥٣/١).

(٧٨) الحَجَّاج بن أرطاةَ ومروياته في الكتب التسعة في ميزان النقد ص (١٦٥)، رسالة ماجستير للطالبة فايزة الخزاعي، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٧٩) الجامع (٧١١/٤) رقم (٢٥٩٢).

(٨٠) قال البخاري وأبو حاتم: "منكَر الحديث"؛ التاريخ الأوسط (٢٦٣/٢)، الجرح والتعديل (٣١٧/٨).

وقال ابن حِبان: "منكَر الحديث، كان ممن يروي المقلوباتِ عن الثقات، حتى يسبق إلى القلبِ أنه كان المتعمِّدَ لها من كثرته؛ فوجَب ترك الاحتجاج به"؛ المجروحين لابن حبان (٢٢/٣).

وذكره ابن الجوزي والذهبي في الضعفاء؛ ينظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٣٥/٣)، المغني في الضعفاء (٦٧٤/٢).

وقال ابن حجر: "ضعيف"؛ تقريب التهذيب ص (٥٤٤).

(٨١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص (٢٦٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

قال الإمام التِّرمذي في بيان عِلَل الأحاديث: "وما كان فيه مِن ذِكر العِلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرَجْتُه من كتاب التاريخ، وأكثرُ ذلك ما ناظرتُ به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرتُ عبد الله بن عبد الرحمن، وأبا زُرعة، وأكثرُ ذلك عن محمد، وأقلُّ شيءٍ فيه عن عبد الله وأبي زُرعةَ، ولم أرَ أحدًا بالعراق، ولا بخراسان، في معنى العِلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحدٍ أعلم مِن محمد بن إسماعيل"(٨٢).

ومِن أقوال العلماء في إمامة التِّرمذي في الحديث وعلله:

قول أبي سعيد الإدريسي فيه: "أحد الأئمَّة الذين يُقْتَدى بهم في علم الحديث، صنَّف كتاب الجامع، والتواريخ، والعِلل، تصنيفَ رجُلٍ عالم متقِن، كان يُضرَب به المثَل في الحفظ"(٨٣).

وقول ابن الأثير فيه: "أحد العلماء الحفَّاظ الأعلام ... أخذ الحديث عن جماعة مِن أئمَّة الحديث، ولقي الصدرَ الأول مِن المشايخ ... وله تصانيفُ كثيرةٌ في علم الحديث، وهذا كتابه «الصحيح» أحسنُ الكتب وأكثرها فائدةً"(٨٤).

وقول ابن كثير: "هو أحد أئمَّة هذا الشأن في زمانه"(٨٥).

وقال الذهبي – وهو ممن وصَف التِّرمذيَّ بالتساهل –: "الحافظ العَلَم، أبو عيسى التِّرمذي، صاحب الجامع، ثقةٌ مُجمَع عليه، ولا التفاتَ إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض مِن كتاب الإيصال: إنه مجهول؛ فإنه ما عرَفه ولا درَى بوجود الجامع ولا العِلَل اللَّذينِ له"(٨٦).

قال ابن الوزير – معلِّقًا على كلام الذهبي –: "فيه ما يدلُّ على جواز الاعتماد على تصحيح التِّرمذي وتحسينه؛ لانعقادِ الإجماع على ثقتِه وحفظِه في الجملة"(٨٧).

---

(٨٢) العلل الصغير (ص: ٧٣٨).

(٨٣) رواه عن الإدريسي ابن طاهر بسنده في كتابه شروط الأئمة الستة ص (٢٥).

(٨٤) جامع الأصول (١٩٣/١).

(٨٥) البداية والنهاية (٦٤٧/١٤).

(٨٦) ميزان الاعتدال (٦٧٨/٣).

(٨٧) ينظر: تنقيح الأنظار ص (٧٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

وقال عبد الفتاح أبو غدة: "لا ريب أن التِّرمذي مُجمَع على إمامته في معرفة الحديث، ولم يثبُتْ أنه كثيرُ الخطأ في باب التصحيح والتحسين، فلا جرَمَ أنه يجوز العمل بقوله في هذا الباب، كيف وقد أثنى عليه الإمام البخاري رحمهما الله تعالى، وقال له: انتفعتُ منك أكثرَ مما انتفعتَ مني؟! فهذا ثناء فوقَ أن يُثمَّن"(٨٨).

ثانيها: أنَّ كثيرًا من الأحاديث التي انتُقِدت، لم يصحِّحْها الإمام التِّرمذي أو يحسِّنْها لذاتها، وإنما لأمور أخرى احتَفَّتْ بها.

كمجيءِ الحديث من طريق آخرَ صحيح، أو روايتِه بأسانيدَ متعددة تقوّيه، أو وجود شواهدَ ومتابَعات له، أو لمجموع الطرق، أو لثبوت العمل به مِن بعض الصحابة أو بعض الفقهاء، أو لكونه في فضائل الأعمال.

ومن أقوال العلماء في ذلك:

ما قاله ابن حجَرٍ في حُكمه على أحد الأحاديث(٨٩): "هو حديث ضعيف؛ لضعفِ سلَمةَ، وإن حسَّنه التِّرمذي(٩٠)، فلعلَّه تساهل فيه؛ لكونه مِن فضائل الأعمال"(٩١).

وقال في موضع آخرَ عن حديث حسَّنه التِّرمذي(٩٢): "الإسناد منقطع، ووصفه بالحسن؛ لأن له شواهدَ مشهورة مِن

---

(٨٨) تعليقه على شروط الأئمة الستة ابن طاهر المقدسي ص (٩٤، ٩٥).

(٨٩) الحديث ما رواه سلمة بن وَرْدانَ، عن أنس بن مالك: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أصحابه: «هل تزوجتَ يا فلانُ»؟ قال: لا والله يا رسول الله، ولا عندي ما أتزوَّج به، قال: «أليس معك قل هو الله أحد؟»، قال: بلى، قال: «ثلث القرآن»، قال: «أليس معك إذا جاء نصر الله والفتح؟»، قال: بلى، قال: «ربع القرآن»، قال: «أليس معك قل يا أيها الكافرون؟»، قال: بلى، قال: «ربع القرآن»، قال: «أليس معك إذا زلزلت الأرض؟»، قال: بلى، قال: «ربع القرآن» قال: «تزوَّجْ تزوَّجْ»؛ أخرجه الترمذي في جامعه (١٦٦/٥) رقم (٢٨٩٥)، وقال: "حديث حسن".

(٩٠) الحديث الحسَن عند الترمذي: ما ليس في إسناده مَن يُتَّهم بالكذب، ولا يكون شاذًّا، ويروى من غير وجه نحوه؛ ينظر: العلل الصغير للترمذي ص (٧٥٨، ٧٥٩).

(٩١) فتح الباري لابن حجر (٦٢/٩).

(٩٢) هو حديث أبي البَخْتَرِيِّ عن علي رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر في العباس: «إِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ»؛ جامع الترمذي (٦٥٣/٥) رقم (٣٧٦٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

حديث أبي هريرة وغيره، وأمثلة ذلك عنده كثيرة، وقد صرَّح هو ببعضها"[٩٣].

وقال الكشميري: "قيل: إن تحسين التِّرمذي ليِّنٌ، ولعله يُحَسِّن الحديثَ نظرًا إلى متابعاته وشواهده"[٩٤].

وقال ابن الوزير في تصحيح التِّرمذي لحديث كثير بن عبد الله في الصُّلح: "يُحتمل أنه صحَّح هذا الحديث؛ لثبوته مِن غير طريق كثير بن عبد الله المُزَني"، ثم ذكر بعض الطُّرق والشواهد لهذا الحديث[٩٥].

والناظر في جامع التِّرمذي يجد أن الإمام التِّرمذي كثيرًا ما يرفع الحديثَ من درجة الحسن إلى درجة الصحة إذا رُوِيَ من غير وجه، وقد صرَّح بذلك في مواضعَ كثيرة[٩٦]، ومن الأمثلة على ذلك: حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**»[٩٧].

فقد صحَّح التِّرمذيُّ الحديثَ، ثم قال: "حديث أبي هريرة، إنما صحَّ؛ لأنه قد رُوي من غير وجه"[٩٨].

ثالثها: اعتماد علماء الحديث والفقهاء تصحيحَ الإمام التِّرمذي للأحاديث[٩٩].

وقد نصَّ بعضُهم على ذلك قولًا، وظهر ذلك مِن خلال صنيعهم تطبيقًا وعملًا، فأما النص بالقول، فمنه:

قول ابن الصلاح: "إن الزيادةَ في الصحيح على ما في الكتابين -يريد الصحيحينِ- يتلقَّاها طالبها مما اشتَمل عليه أحدُ المصنَّفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث؛ كأبي داود السِّجِسْتَاني، وأبي عيسى التِّرمذي، وأبي عبد الرحمن النَّسائي، وأبي بكر

---

(٩٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٣٩٦).

(٩٤) العرف الشذي شرح جامع الترمذي (٢/٢١٤).

(٩٥) ينظر: تنقيح الأنظار ص (٧١).

(٩٦) ينظر: جامع الترمذي (١/٣٤) رقم (٢٢)، و(١/٤٩) رقم (٣٤)، و(٢/٢٢٩) رقم (٣٨٧)، وغيرها.

(٩٧) أخرجه مسلم (١/٢٢٠) رقم (٢٥٢) من طريق الأعرج عن أبي هريرة، والترمذي (١/٣٤) رقم (٢٢)، أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

(٩٨) جامع الترمذي (١/٣٥).

(٩٩) ينظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص (٢٦٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، المجلد (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

بن خزيمة، وأبي الحسن الدَّارَقُطني، وغيرهم، منصوصًا على صحته فيها"(١٠٠).

وقول الحافظ العراقي -في تعقيبه على قول الذهبي السابق-: "وما نقَله عن العلماء مِن أنهم لا يعتمِدون تصحيحَ التِّرمذي: ليس بجيد، وما زال الناسُ يعتمدون تصحيحَه"(١٠١).

وقال أحمد شاكر: "إن تصحيحَ التِّرمذي معتَمَد عند العلماء"(١٠٢).

وأما التطبيق العملي لاعتماد تصحيح الإمام التِّرمذي: فمنه صنيعُ علماء الحديث في كُتبهم؛ كعبد الحقِّ الإشبيلي، والمُنذِري، والنووي، وابن دقيق العيد، وابن عبد الهادي، وابن كثير، وغيرهم.

رابعها: أنَّ نُسَخ جامع التِّرمذي فيها اختلافٌ كثير في ذِكر حُكم التِّرمذي على الأحاديث.

ففي نسخة يكون الحُكم على الحديث "غريب"، وفي نسخة أخرى يكون الحكم عليه "حسن أو صحيح"؛ وهذا أحدُ الأسباب التي جعلَتْ بعضَهم يصف الإمام التِّرمذي بالتساهل؛ لأنهم وقَفوا على حُكم غير مناسب لحديث من الأحاديث في نسخة ما.

وقد نصَّ كثيرٌ من العلماء على هذا الاختلاف في نُسَخِ الجامع للترمذي:

قال ابن الصلاح: "وتختلف النُّسَخ من كتاب التِّرمذي في قوله: (هذا حديث حسن)، أو: (هذا حديث حسن صحيح)، ونحو ذلك؛ فينبغي أن تصحِّحَ أصلك بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتَّفَقت عليه"(١٠٣).

وقال ابن الملقن: "اعلَمْ أن نُسَخَ التِّرمذي تختلف بالحسن والصحيح؛ ففي بعضها: (حسن)، وفي بعضها: (حسن صحيح)، وذلك بحسَب اختلاف الرواة عنه لكتابه، والضابطين له"(١٠٤).

---

(١٠٠) معرفة أنواع علوم الحديث ص (٨٧).

(١٠١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: (ص٢٤١) نقلًا عن (شرح الترمذي) للعراقي.

(١٠٢) في تعليقه على جامع الترمذي (٣٦٢/٢).

(١٠٣) معرفة أنواع علوم الحديث ص (١٠٥).

(١٠٤) المعين على تفهُّم الأربعين ص (٢٣٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

ولهذا نجد عددًا مِن العلماء نقلوا في حديث واحد حُكمينِ مختلفينِ عن التِّرمذي، مثال ذلك النوويُّ في الأربعين بعد ذِكره لحديث: «**اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ**»، قال: "رواه التِّرمذي، وقال: حديث حسن، وفي بعض النُّسَخ: حسن صحيح»[١٠٥].

قال ابن حجر الهَيْتمي -في شرح الأربعين معلقًا على كلام النووي-: "وأشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله: (وفي بعض النُّسَخ ... إلخ) إلى أن نُسَخَ التِّرمذي تختلف كثيرًا في التحسين والتصحيح؛ فقد يوجَدُ عقِب حديث في نسخةٍ: (حسن)، وفي أخرى: (حسن صحيح)، وفي أخرى: (حسن غريب)، وسبب ذلك: اختلافُ الرواة عنه لكتابه والضابطين له"[١٠٦].

وقال صاحب النفح الشذي -عند كلامه على حديث عائشة-: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الغُسْلِ**»، قال: "تختلف نُسَخُ التِّرمذي في تصحيحه"[١٠٧].

وقد ينقُلُ بعضُ العلماء حُكمَ التِّرمذي على حديث من الأحاديث من نسخة ما، فيتعقَّبهم آخرون بأنَّ هناك حُكمًا آخر في نُسَخٍ أخرى يخالف ذلك الحُكم، ومن الأمثلة على ذلك:

١) حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِ الأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلاَةِ: العَقْرَبِ وَالحَيَّةِ**».

ذكَره مجدُ الدِّين ابن تيميَّة في المنتقى، وقال بعده: "رواه الخمسة، وصحَّحه التِّرمذي"[١٠٨].

فتعقَّبه الشوكاني في شرح المنتقى، بقوله: "الحديث نقله ابن عساكر في الأطراف[١٠٩]، وتبعه المِزِّيُّ[١١٠]، وتبعهما المصنِّف أن التِّرمذي صححه، والذي في النُّسَخ أنه قال: (حديث حسن)، ولم يرتفع به إلى الصحة"[١١١].

قال المباركفوري معلِّقًا على كلام الشوكاني: "فظهر مِن كلام الشوكاني أن نُسَخَ التِّرمذي مختلفة؛ ففي بعضها: (حديث

---

(١٠٥) الأربعون النووية ص (٧٠).

(١٠٦) الفتح المبين بشرح الأربعين ص (٣٦٤).

(١٠٧) النفح الشذي شرح جامع الترمذي (٤٢٠/٢).

(١٠٨) منتقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار (٣٩٦/٢).

(١٠٩) الإشراف على معرفة الأطراف، وهو لم يحقَّقْ فيما أعلم، ولم يطبع.

(١١٠) ينظر: تحفة الأشراف (١١٧/١٠).

(١١١) نيل الأوطار (٣٩٦/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، المجلد (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

حسن)، وفي بعضها: (حديث حسن صحيح)"[١١٢].

٢) حديث أبي ذر رضي الله عنه: «**إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ**».

ذكَره عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى[١١٣]، ونقل عن التِّرمذي أنه قال: "حديث حسن".

وتعقَّبه مغلطاي في شرح ابن ماجه، فقال: "الذي رأيتُه في عدَّةٍ مِن نُسَخه: (حسن صحيح)"[١١٤].

قال نور الدين عتر: "الطَّعْن الذي ينشأ عن هذا الاختلاف الواقع في النُّسَخ لا يتوجَّه بسببه نقدٌ على أبي عيسى التِّرمذي؛ لأنه أمرٌ خارج عن إرادته، لا يدَ له فيه، وإنما جاء مِن توالي الأيدي على الكتاب بالنَّسْخ والنَّقْل؛ فوقع فيه الزيادةُ والنقصان من النُّسَّاخ"[١١٥].

رابعها: أنَّ العلماء ما زالوا مختلِفين بشأن مصطلحاتِ التِّرمذي في جامعه، فمِن الاعتساف وعدم الإنصاف محاكمتُه بأقواله مع عدم التَّيَقُّن بمراده.

فالإمام التِّرمذي لم يبيِّنْ مصطلحَ الصحيح، ولا مصطلحاتِه المركَّبة؛ كـــ: (حسن صحيح)، أو: (حسن غريب)، ولكنه بيَّن مراده بالحسَن، والغريب[١١٦].

وقد اختلَف العلماء في هذه المصطلحات اختلافًا كثيرًا، قال ابن رجب: "قد اضطرَب الناس في جمع التِّرمذي بين الحسَن والصحيح؛ لأن الحسَن دون الصحيح، فكيف يجتمع الحُسن والصِّحة؟! وكذلك جمعه بين الحسَن والغريب؛ (فإن الحسَن عنده

---

(١١٢) تحفة الأحوذي (٢/٣٣٤، ٣٣٥).

(١١٣) الأحكام الوسطى (١/٢٢٠).

(١١٤) شرح ابن ماجه لمغلطاي ص (٧٠٩).

(١١٥) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص (٢٧٠).

(١١٦) قال ابن رجب :"قد فسَّر الترمذي ها هنا مراده بالحسَن، وفسَّر مراده بالغريب، ولم يفسِّر معنى الصحيح"؛ شرح علل الترمذي (٢/٥٧٦).
بيَّن الترمذي مراده بالحديث الحسَن بأنه: ما ليس في إسناده مَن يُتَّهم بالكذب، ولا يكون شاذًّا، ويروى من غير وجه نحوه، وأراد بالحديث الغريب: ما لا يروى إلا من وجه واحد، أو: رواه رجلٌ من الأئمة لا يُعرَف إلا مِن حديثه، فيشتهر الحديث؛ لكثرة من روى عنه، أو يستغرب الحديث لزيادة تكون فيه ممن لا يُعتَمد على حفظه، أو: يروى الحديث من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد؛ ينظر: العلل الصغير للترمذي ص (٧٥٨، ٧٥٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

ما تعدَّدت مخارجه، والغريب) ما لم يُرْوَ إلا مِن وجهٍ واحد"، ثم ذكر ابن رجب مذاهبَ العلماء في ذلك(١١٧).

قال ابن حجرٍ الهَيْتمي: "فإن قلتَ: قد صرَّحوا بأن عنده - أي: التِّرمذي - نوعَ تساهلٍ في التصحيح؛ فقد حكَم بالحسَن مع وجود الانقطاع في أحاديثَ في سُننه، وحسَّن فيها بعضَ ما انفرد به رواتُه، كما صرح هو بذلك؛ فإنه يورد الحديثَ ثم يقول عقِبَه: إنه حسن غريب، وحسن صحيح غريب، لا نعرِفه إلا من الوجه: قلتُ: هذا كلُّه لا يضرُّه؛ لأن ذلك اصطلاحٌ جديد له، ومَن بلغ النهاية في الإمامة والحفظ لا يُنكَر عليه ابتداعُ اصطلاحٍ يختص به، وحينئذ فلا مشاحة في الاصطلاح"(١١٨).

فالتِّرمذي له مصطلحات خاصة به غير المصطلحات المشهورة عن أهل العلم، كما قال ابن رجب: "اعلَمْ أن التِّرمذي قَسَّم في كتابه هذا الحديثَ إلى صحيح، وحسَن، وغريب، وقد يجمَع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد، وقد يجمع منها وصفينِ في الحديث، وقد يُفرِد أحدَها في بعض الأحاديث، وقد نسب طائفةٌ من العلماء التِّرمذيَّ إلى التفرُّد بهذا التقسيم، ولا شك أنه هو الذي اشتهرَتْ عنه هذه القِسمة"(١١٩).

وقال ابن حجرٍ عند مناقشته لبعض مصطلحات التِّرمذي: "وأما التِّرمذي فلم يقصِدِ التعريفَ بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث"(١٢٠).

وقال الذهبيُّ -وهو يتحدَّث عن أهمية معرفة مصطلحات الأئمة ومقاصدهم -: "ثم أهم من ذلك، أن نعلَمَ بالاستقراء التام عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهبذِ، واصطلاحَه، ومقاصدَه، بعباراته الكثيرة"(١٢١).

خامسها: أنَّ التِّرمذي في حُكمه على الأحاديث أو الرواة يتكلَّم بما أدَّى إليه اجتهادُه، ولا يتكلَّم بجهلٍ أو هوًى:

وهذا ما شهِد به الجميعُ، حتى الذين وصفوه بالتساهل، وقد يخالف غيرَه في اجتهاده هذا، والعلماء يختلفون في نقدِهم للأحاديث والرجال كاختلافهم في الفِقه وغيره مِن فروع الشريعة:

---

(١١٧) شرح علل الترمذي (٦٠٨/٢).

(١١٨) نقله عنه الصنعاني في توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١١٠/١).

(١١٩) شرح علل الترمذي (٥٧٤/٢).

(١٢٠) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٨٧/١).

(١٢١) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص (٨٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

قال الإمام التِّرمذي: "وقد اختلَف الأئمَّة مِن أهل العلم في تضعيفِ الرجال، كما اختلفوا في سوى ذلك مِن العلم"(١٢٢).

والتِّرمذي إمامٌ مجتهد، يخطئُ ويصيب، كغيره مِن العلماء، ومخالفتُه لغيره في بعض الاجتهادات ليست مسوِّغًا لوصفِه بالتساهل؛ لأن أنظارَ أئمَّة الحديث تختلف في التعديل والتجريح، والحُكم على الأحاديث، وقد انتُقِدَت بعضُ الأحاديث في صحيح البخاري وفي صحيح مسلم، ولم يُنزِلْ ذلك مِن قدر الصحيحينِ، ولا مِن قدر أصحابهما.

وتصحيحُ الإمام التِّرمذي لبعض الأحاديث إنما لأمورٍ ظهرت له قد تخفى على الكثير.

قال الألباني -وهو أحدُ مَن وصَف التِّرمذي بالتساهل من المعاصرين-: "التساهلُ مِن مِثله لا يكونُ إلا عن اجتهاد، وليس عن هوًى أو غرَضٍ!"(١٢٣).

ولهذا إذا صحَّح الإمامُ التِّرمذي حديثًا أو حسَّنه، وطعَن في هذا التصحيحِ مَن هو دونه في علم الحديث من المتأخِّرين، فلا يُقبَل قولُ المتأخِّر إلا بحجَّة واضحة، ومع ذلك يقال: لعلَّ للإمام التِّرمذي حُجَّةً في تصحيحه لذلك الحديث أو تحسينه.

ويوضِّح لنا هذا الأمرَ ما ذكَره صاحب فيض الباري؛ حيث قال: "وليُعلَمْ أن تحسين المتأخِّرين، وتصحيحهم، لا يوازي تحسينَ المتقدِّمين؛ فإنهم كانوا أعرَفَ بحال الرواة؛ لقُرب عهدهم بهم، فكانوا يحكُمون ما يحكُمون به بعد تثبُّت تام، ومعرفة جزئية، أما المتأخِّرون فليس عندهم مِن أمرهم غيرُ الأثر بعد العين، فلا يحكُمون إلا بعد مطالعة أحوالهم في الأوراق، وأنت تعلم أنه كم مِن فرقٍ بين المجرِّب والحكيم! وما يُغْني السواد الذي في البياض عند المتأخِّرين عما عند المتقدِّمين من العلم على أحوالهم كالعِيان؛ فإنهم أدركوا الرواةَ بأنفسهم، فاستغنَوْا عن التساؤل، والأخذ عن أفواه الناس، فهؤلاء أعرَف الناس؛ فبهم العِبرة.

وحينئذ إن وجدتَ النووي مثلًا يتكلم في حديث، والتِّرمذي يحسِّنه، فعليك بما ذهب إليه التِّرمذي، ولم يُحسِنِ الحافظُ في عدم قَبول تحسين التِّرمذي؛ فإن مبناه على القواعد لا غير، وحُكم التِّرمذي يُبنى على الذَّوق والوجدان الصحيح، وإن هذا هو العلم، وإنما الضوابط عصَا الأعمى"(١٢٤).

---

(١٢٢) العلل الصغير للترمذي ص (٧٥٦).

(١٢٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٠/٣).

(١٢٤) فيض الباري (٢١٦/٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

سادسًا: أنَّ الإمام التِّرمذي بشرٌ يعتريه الخطأ والصواب، فإذا أخطأ في تصحيح أو تحسين بعضِ الأحاديث، فليس مِن الإنصاف أن نجعلَ ذلك سِمةً له في جميع أحكامه.

وعندما ذكَر ابن كثير حديثَ كثير بن عبد الله السابقَ في الصلح، قال: "رواه ابن ماجه والتِّرمذي، وقال: حسن صحيح، وقد نوقِش في تصحيحه هذا الحديثَ، وما شاكَلَه من الأحاديث الضِّعاف؛ فإنَّ كثيرًا في هذا كذَّبَهُ الشافعي، وتركه أحمد، وغيرُ واحد من الأئمة"(١٢٥).

علَّق على ذلك ابنُ الوزير قائلًا: "هذا خطأ نادر، والعصمة مرتفعة مِن الأئمَّة الحفَّاظ والعلماء، وقد نصَّ مسلم أنه ربما أخرج الحديثَ في صحيحه مِن طريق ضعيف؛ لعُلوِّه، والحديث معروف عند أئمَّة هذا الشأن من طريق العدول، ولكن بإسناد نازل(١٢٦)"(١٢٧).

وقال نور الدين عتر - وهو يردُّ على مَن وصفوا التِّرمذي بالتساهل-: "إننا نجد الخطأَ يحالف انتقادَهم للترمذي في الأحاديث التي اعترضوا عليه في تصحيحها أو تحسينها، إلا ما كان قليلًا جدًّا، وذلك الخطأ القليل هو حُكم البشَرية؛ فإنَّ عمَل البشرِ مهما سمَا وكمَل لا يخلو من نقد، فهذا مالك انتُقِد، وكذلك البخاريُّ ومسلم، ولم يخلُ أحدٌ مِن الأعلام مِن نقدٍ، ثم لم يضرَّ ذلك في الاحتجاج بهم، والأخذ عنهم، والاعتماد عليهم"(١٢٨).

سابعًا: أنَّ الإمام التِّرمذي ثبَت عنه التحرِّي في الحُكم على بعض الأحاديث، فكيف يوصَفُ بالمتساهِل؟(١٢٩).

فحسَّن الإمامُ التِّرمذي أحاديثَ في صحيحَيِ البخاري ومسلم، أو أحدهما، بل حكَم بالغرابة على أحاديثَ في صحيح البخاري، وأخرى في صحيح مسلم.

---

(١٢٥) إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (٢/٥٤).

(١٢٦) روى ذلك عن مسلمٍ النوويُّ في شرح صحيح مسلم (١/٢٥).

(١٢٧) ينظر: تنقيح الأنظار ص (٧٠).

(١٢٨) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (٢٦٥).

(١٢٩) ينظر: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (١/٣١٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

ومن الأمثلة على ذلك:

١) حديث أنس بن مالك: أن نبيَّ الله صلى الله عليه وسلم قال: «**لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العِزَّةِ قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ**»(١٣٠).

قال التِّرمذي: "هذا حديث حسن صحيح، غريب مِن هذا الوجه".

والحديث أخرجه البخاري ومسلم(١٣١).

٢) حديث أنس بن مالك: أنَّ عَلِيًّا قدِم على رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مِنَ اليَمَنِ، فقال: «**بِمَ أَهْلَلْتَ؟**» قال: أَهْلَلْتُ بما أَهَلَّ به رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، قال: «**لَوْلَا أَنَّ مَعِيَ هَدْيًا لَأَحْلَلْتُ**»(١٣٢).

قال التِّرمذي: "هذا حديث حسن، غريب من هذا الوجه".

والحديث أخرجه البخاريُّ ومسلم(١٣٣).

قال المُعلِّمي: "ما اشتَهر أن فلانًا من الأئمَّة مسهِّل، وفلانًا مشدِّد، ليس على إطلاقه؛ فإن منهم مَن يسهِّل تارة، ويشدِّد أخرى، بحسَب أحوال مختلفة"(١٣٤).

المبحث الثالث: القول الراجح في مسألة تساهُل الإمام التِّرمذي:

إنَّ القول بتساهل الإمام التِّرمذي مطلقًا، أو نفيِ التساهل عنه مطلقًا، ليس وجيهًا؛ بِناءً على ما سبق تقريرُه، والأظهر – والله أعلم– أن يقال: إن التِّرمذي تساهَل في تصحيح وتحسين بعض الأحاديث؛ لأمورٍ رآها، قد يُوَافَق عليها، وقد لا يُوافق.

والذي يصدُرُ منه تساهل يسير لا ينبغي أن يقال عنه: متساهِل مطلقًا، ويمكن أن يقال عنه: فيه تساهل؛ لأن الذي لم

---

(١٣٠) جامع الترمذي (٥/٣٩٠) رقم (٣٢٧٢).

(١٣١) صحيح البخاري (٨/١٣٤) رقم (٦٦٦١)، وصحيح مسلم (٤/٢١٨٧) رقم (٢٨٤٨).

(١٣٢) جامع الترمذي (٣/٢٨١) رقم (٩٥٦).

(١٣٣) صحيح البخاري (٢/١٤٠) رقم (١٥٥٨)، وصحيح مسلم (٢/٩١٤) رقم (١٢٥٠).

(١٣٤) قال ذلك في مقدمته للفوائد المجموعة ص (٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

يتساهَلْ فيه من الأحاديث أكثرُ مما تساهل فيه، وهذا هو سبيلُ الإنصاف المتوافق مع المنهج العلمي الذي يقتضي وصفَ الرجلِ بقدرِ ما له وعليه.

والناظر في الهديِ النبوي يجد الإنصافَ في إطلاق الأوصاف؛ كما في قصة أبي ذر رضي الله عنه لَمَّا عيَّر رجلًا بأُمِّه، قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**»، ولم يقل له: إنك امرؤٌ جاهلي.

فغالبُ ما صحَّحه الإمام التِّرمذي أو حسَّنه فهو كما قال، وأحيانًا يوجد منه تساهُلٌ في بعض الأحاديث؛ فينبغي أن يُنظَر فيما صحَّحه أو حسَّنه منها، فإن لم يُخالف في ذلك أُخِذ بتصحيحه أو تحسينه، وإن خالفه مَن هو أعلمُ منه بالحديث وعِلَله، كالإمام أحمد، والبخاري، ومسلم وغيرهم، ولم يكن له حجَّةٌ ظاهرة؛ أُخِذ بقول الأئمة الذين هم أعلمُ منه، وتُرِك قولُه، وهذا هو الذي يقتضيه العلمُ والإنصاف، ولا أظن أحدًا ممن وصَف التِّرمذي بالتساهل يخالف في ذلك.

يقول النوويُّ معلقًا على تصحيح التِّرمذي لحديث المغيرةِ بن شعبةَ في المسح على الجَوْربين والنَّعْلين: "حديث المغيرةِ ... ضعيف، ضعَّفه الحفَّاظ، وقد ضعَّفه البَيْهقي، ونقل تضعيفَه عن سفيان الثوريّ، وعبد الرحمن بن مَهديٍّ، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المَديني، ويحيى بن مَعين، ومسلم بن الحجَّاج، وهؤلاء هم أعلامُ أئمَّة الحديث، وإن كان التِّرمذي قال: حديث حسن، فهؤلاء مُقدَّمون عليه، بل كلُّ واحد مِن هؤلاء لو انفرد قُدِّم على التِّرمذي باتفاق أهل المعرفة"(١٣٥)، علمًا أن مصطلح الحديث الحسَن عند التِّرمذي مغايرٌ للحسن عند الجمهور، كما سبق بيان ذلك.

وقال المباركفوري – وهو ممن وصَف التِّرمذي بالتساهل في التصحيح والتحسين –: "عدم اعتمادِهم على تصحيح التِّرمذي وتحسينه، إنما هو إذا تفرَّد بالتصحيح أو التحسين، وأما إذا وافَقه في ذلك غيرُه من أئمَّة الحديث، فلا"(١٣٦).

ومما ينبغي التنبيه عليه: أنَّ تصحيحَ الإمام التِّرمذي لحديث مِن الأحاديث أو تحسينَه له، لا يلزم منه توثيقُه لرجال ذلك الحديث؛ لأنه كما سبق يحكُمُ أحيانًا على الحديث بالصحة أو الحسن، لا لذاته، وإنما لأمور أخرى، مِن أشهرها: تصحيحه للحديث بمجموع ما في الباب؛ ولهذا نجده دائمًا يقول عقِب الحديث: وفي الباب كذا وكذا.

ومما يشهد لذلك أنَّ التِّرمذي صحَّح حديث كثير بن عبد الله في الصلح، وحسَّن حديثه في التكبير في صلاة العيد، وقد

---

(١٣٥) المجموع شرح المهذب (١/٥٠٠).

(١٣٦) مقدمة تحفة الأحوذي ص (٣٤٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، المجلد (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

سأل التِّرمذيُّ البخاريَّ عن حديث التكبير في صلاة العيد، فقال البخاري: ليس في الباب شيءٌ أصحُّ منه[١٣٧]، ومع ذلك حسَّن التِّرمذي الحديث ولم يصحِّحه، "فلو كان تصحيحه لحديث الصلح اعتمادًا على كثير؛ لصحَّح حديثه في صلاة العيد، ولكنه حسَّن حديثه في صلاة العيد؛ لقُصور شواهده عن مرتبة الصحة، وصحَّح حديثه في الصلح؛ لارتفاع شواهده إلى مرتبة الصحة"[١٣٨].

والمقصود أن التوثيقَ العملي للراوي غيرُ التوثيق القولي؛ لأن التوثيق القولي يُعدُّ تنصيصًا على التوثيق، أما التوثيق العملي فبحسَب ما احتَفَّ به من القرائن.

فإذا خرَّج الأئمة لراوٍ مِن الرواة في كتبهم التي اشترطوا فيها الصحة، أو حكَموا على حديثه بالصحة، وقد تفرد برواية هذا الحديث، ولا يُعرف هذا الحديث إلا من طريقه؛ فهذا يُعَدُّ توثيقًا عمليًّا لذلك الراوي، أما إذا صحح حديث راوٍ لم ينفرد بالرواية، فلربما يكون التصحيح لأمرٍ آخرَ؛ ولهذا مَن يصحِّح له البخاري أو مسلم ليس كمَن يصحِّح له التِّرمذي.

قال الذهبي: "الثقة: مَن وثَّقه كثير، ولم يُضعَّف، ودونه: مَن لم يُوثَّق ولا ضُعِّف، فإن خُرِّج حديث هذا في "الصحيحين"، فهو موثَّق بذلك، وإن صحَّح له مِثلُ التِّرمذي وابن خزيمة، فجيد أيضًا، وإن صحَّح له كالدَّارَقُطني والحاكم، فأقلُّ أحواله: حسن حديثه"[١٣٩].

وبهذا يتبيَّن لنا الأرجح عن الإمام التِّرمذي هل هو متساهل أو لا؟ علمًا أنَّ القولَ بأن الإمام التِّرمذي فيه تساهُلٌ في بعض الأحاديث لا يعني القدحَ فيه؛ فهو إمامٌ من أئمَّة الحديث، ووقوع الخطأ منه واردٌ كغيره من الأئمَّة.

والتساهل الذي وقع فيه الإمام الترمذي في بعض الأحاديث، قد يقع من الذين وصوفوا بالتشدد في تصحيح الأحاديث.

الخاتمة:

(١٣٧) قال البيهقي في العلل الكبير (ص: ٩٣): "سألتُ محمدًا عن هذا الحديث - يعني: حديثَ عبد الله بن نافع، عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جَده: أن النبي صلى الله عليه وسلم كبَّر في العيدينِ في الأولى سبعًا قبل القراءة، وفي الآخرة خمسًا قبل القراءة - فقال: ليس في الباب شيءٌ أصحُّ مِن هذا".

(١٣٨) تنقيح الأنظار ص (٧٢).

(١٣٩) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص (٧٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ – ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

تساهُلُ الإمام التِّرمذي بين الإثبات والنفي

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

الحمد لله رب العالَمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسَلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

ففي نهاية المطاف، وبعد هذه الجولة السريعة في مسألة تساهُلِ الإمام التِّرمذي بين الإثبات والنفي، أُنهي هذا البحث بهذه النتائج، والتوصيات.

والنتائج التي توصلت إليها أوجزها فيما يلي:

١) أنَّ التساهل في اللغة: معناه: التسامح، واللين.

٢) أنَّ الباحث لم يقف على تعريف للتساهل في اصطلاح المحدِّثين، واجتهد في إيجاد تعريف جامعٍ على ضوء أقوالهم، في محاولة متواضعة.

٣) أنَّ التساهل عند المحدِّثين له عدة أنواع، أشهرها: التساهل في نقد الرجال، والتساهل في نقد الأحاديث، وبينهما تلازمٌ في الغالب.

٤) أنَّ وصفَ إمام من علماء الحديث بالتساهل لا يعني القدحَ فيه، أو التقليل من إمامته، ولا عدمَ الاعتماد على أحكامه مطلقًا.

٥) أنَّ فائدة وصف عالم بالتساهل باعتبار هذا الوصف، قرينةٌ من قرائنِ الترجيح عند التعارض.

٦) إمامة التِّرمذي في علم الحديث، وشَهادة العلماء له بذلك.

٧) أنَّ الإمام التِّرمذي رُمِيَ بالتساهل على وجه الخصوص مِن بين أصحاب السنن؛ لأنه ينصُّ على درجة الحديث في جامعه.

٨) أنَّ القائلين بتساهل التِّرمذي، منهم مَن جعل تساهله مطلقًا، ومنهم من قَيَّده بالتصحيح، ومنهم من قيَّده بالتحسين.

٩) الرأي الراجح: أنَّ الإمام التِّرمذي وقع منه تساهل في تصحيح وتحسين بعض الأحاديث؛ لأمورٍ رآها ترتقي بالحديث

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

إلى الصحة أو الحُسْن.

١٠) أنَّ القول بتساهل الإمام التِّرمذي في أحكامه مطلقًا، وعدم اعتماد تصحيحه وتحسينه للأحاديث، فيه بُعدٌ واضح، كما أن القول بعدم تساهله مطلقًا لا يَقِلُّ عنه بُعدًا.

١١) أنَّ تصحيح الإمام التِّرمذي لحديث من الأحاديث لا يلزم منه توثيقُه لرجال ذلك الحديث.

أما التوصيات التي أختم بها هذا البحث فهي:

أولًا: لا بد من الاهتمام والتدقيق في إطلاق الأوصاف، لا سيما في حقِّ الأئمة الذين لهم سابقة في علم الحديث.

ثانيًا: مِن حقِّ أئمة الحديث علينا: الاحتفاءُ بعلومهم وكتبهم وتراثهم، ومنهم الإمام التِّرمذي رحمه الله، ولا سيما في جامعه؛ فهو مصدر كبير من مصادر السُّنة، يجب على الباحثين المعاصرين بذلُ الجهود في خدمة هذا المصدر الكبير، وتحرير مصطلحاته، وبيان مقاصده.

رحِم اللهُ الإمامَ التِّرمذيَّ، وغفر لنا وله، وجزاه أحسن الجزاء وأوفَرَه على ما بذل لسُنة النبي صلى الله عليه وسلم، ونوَّر له قبره، وجعله روضةً من رياض الجنة.

وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ – ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

The Leniency of Imam Al Tirmizi

between proof and denial

Dr/ Abdullrahman bn AbdullAzizz Alaql

Associate Professor in the department of Hadith, Faculty of Sharia and Islamic Studies

Al Qussaim university

The research summary:

This research deals with the dispute among scientists in describing Imam Al Termizi with Leniency in the provision on Hadeeth snd men, showing the weighting in this issue.

This research included: an introduction, a preface, three chapters and a conclusion.

In the introduction : I have shown the importance of the topic, the causes for choosing it and the research plan.

the preface: included a brief translation to Imam Tirmizi, a definition of Leniency, showing its kinds for Mohaddithin.

The first chapter: I have mentioned the rules of knowing Mohaddithin,s Leniency in his provisions.

The second chapter: I have mentioned the scientists, sayings in the leniency,s issue of Imam Al Tirmizi.

The third chapter: I have mentioned the weighting opinion in the issue.

The conclusion: I have mentioned the main results and recommendations.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

قائمة المصادر والمراجع:

- **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (الضعفاء لأبي زرعة)**: للدكتور سعدي الهاشمي، نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **أحوال الرجال**: لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (ت:٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، نشر: حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان.
- **الأربعون النووية**: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)، عُنِيَ به: قصي محمد نورس الحلاق، أنور بن أبي بكر الشيخي، نشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- **إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: بهجت يوسف حمد أبي الطيب، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد القزويني (ت:٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، نشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **إكمال الإكمال**: لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر، ابن نقطة (ت:٦٢٩هـ)، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النَّبِي، نشر: جامعة أم القرى - مكة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**: للأمير علي بن هبة الله بن ماكولا (ت:٤٧٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، نشر: محمد أمين دمج، بيروت.
- **الإمام التِّرمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**: لنور الدين محمد عِتْر، نشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- **الأنساب**: لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، أبي سعد (ت:٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- **البداية والنهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت:٧٧٤هـ)، نشر: دار الفكر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

- **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل، نشر: دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**: لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق، مرتضى الزَّبيدي (ت:١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الهداية.
- **تاريخ ابن مَعِين (رواية الدُّوري)**: لأبي زكريا يحيى بن مَعين بن عون البغدادي (ت:٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**: لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد المعروف بابن شاهين (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **تاريخ الإسلام**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **التاريخ الأوسط**: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرةِ البخاري، (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- **التاريخ الكبير**: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت:٢٥٦هـ)، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع بإشراف: محمد عبد المعيد خان.
- **تاريخ بغداد**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، نشر: المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- **تحفة الأحوذي بشرح جامع التِّرمذي**: لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت:١٣٥٣هـ)، نشر دار الكتب العلمية - بيروت.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّيّ (ت:٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيِّمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع التِّرمذي**: لعبد الفتاح أبي غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **تذكرة الحفاظ (طبقات الحفاظ)**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**: لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبي بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت:٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخرين، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ.
- **التمييز**: لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري (ت:٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، نشر: مكتبة الكوثر - السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ.
- **تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار**: لمحمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق وتعليق وتخريج: محمد صبحي حلاق، وعامر حسين، نشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **تهذيب الأسماء واللغات**: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- **تهذيب التهذيب**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، نشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت:٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: لمحمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، (ت:١١٨٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **توضيح المشتبه**: لمحمد بن عبد الله القيسي، المعروف بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- **الثقات**: لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبي حاتم، البُستي (ت:٣٥٤هـ)، نشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- **جامع التِّرمذي**: لمحمد بن عيسى بن سَوْرة، أبي عيسى التِّرمذي، (ت:٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، نشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- **الجامع الصحيح (صحيح البخاري)**: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، نشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.
- **جمع الوسائل في شرح الشمائل**: لعلي بن سلطان محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت:١٠١٤هـ)، نشر: المطبعة الشرفية - مصر.
- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**: لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبي محمد، محيي الدين الحنفي (ت:٧٧٥هـ)، نشر: مير محمد كتب خانة - كراتشي.
- **الحجَّاج بن أرطاةَ ومروياته في الكتب التسعة في ميزان النقد**: رسالة ماجستير للطالبة فايزة الخزاعي، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- **ديوان الضعفاء والمتروكين**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مطبعة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.
- **ذِكر من يُعتَمَد قوله في الجرح والتعديل** (مطبوع ضمن أربع رسائل في علوم الحديث)، لشمس الدين أبي عبد الله محمد

بن أحمد بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غُدَّة، نشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- **زاد المعاد في هدي خير العباد**: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية - الكويت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**: لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، نشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **سنن أبي داود**: لسليمان بن الأشعث بن إسحاق أبي داود السِّجِسْتاني (ت:٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- **السنن الكبرى**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- **السنن الكبرى**: لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- **سؤالات البرقاني للدارقطني**: لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، المعروف بالبرقاني (ت:٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، نشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- **سير أعلام النبلاء**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، (ت:١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، نشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **شرح سنن ابن ماجه**: لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري (ت:٧٦٢هـ)، تحقيق: كامل عويضة، نشر: مكتبة نزار

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- **شرح علل التِّرمذي**: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت:٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، نشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **شروط الأئمة الستة**: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: حسام الدين القدسي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت:٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **صحيح مسلم**: لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري (ت:٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- **صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان**: لمحمد بشير بن محمد بدر الدين السهسواني الهندي (ت:١٣٢٦هـ)، نشر: المطبعة السلفية - ومكتبتها.
- **الضعفاء الصغير**: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- **الضعفاء والمتروكون**: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، نشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٦٣ - ٦٤، رجب - ذو الحجة ١٤٠٤هـ.
- **الضعفاء والمتروكون**: لأحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- **الضعفاء والمتروكون**: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **الضعفاء**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، تحقيق: فاروق حمادة،

نشر: دار الثقافة – الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

- **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد بن منيع، المعروف بابن سعد (ت:٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- **العَرف الشذي شرح سنن التِّرمذي**: لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (ت:١٣٥٣هـ)، تصحيح: الشيخ محمود شاكر، نشر: دار التراث العربي – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- **العلل الصغير** (مطبوع بآخر جامع التِّرمذي): لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، التِّرمذي، أبي عيسى (ت:٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- **العلل ومعرفة الرجال** (رواية المروذي وغيره): لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، نشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **العلل ومعرفة الرجال** (رواية عبد الله بن أحمد): لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، نشر: دار الخاني – الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- **العلل**: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، نشر: مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجَر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، نشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩م، رقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، علق عليه: عبد العزيز بن باز.
- **الفتح المبين بشرح الأربعين**: لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين، شيخ الإسلام، أبي العباس (ت:٩٧٤هـ)، عني به: أحمد جاسم محمد المحمد، قصي محمد نورس الحلاق، أبو حمزة أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، نشر: دار المنهاج، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- **الفروسية**: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، شمس الدين، ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، المجلد (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

بن محمود بن سلمان، نشر: دار الأندلس - السعودية - حائل، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: لمحمد بن علي الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- **فيض الباري على صحيح البخاري**: لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (ت:١٣٥٣هـ)، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- **الكامل في التاريخ**: لعز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم، ابن الأثير الجزري، (ت:٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **لسان العرب**: لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين، ابن منظور الإفريقي (ت:٧١١هـ)، نشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- **لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف**: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت:٧٩٥هـ)، نشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- **المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: لمحمد بن حِبان بن أحمد بن حبان البُسْتي (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- **المجموع شرح المهذب**: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)، نشر دار الفكر - بيروت، ١٩٩٧م.
- **المرسَل الخفي وعلاقته بالتدليس**: للشريف حاتم بن عارف العوني، نشر: دار الهجرة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: لعلي بن سلطان محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت:١٠١٤هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- **معجم البلدان**: لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت:٦٢٦هـ)، نشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- **معجم مقاييس اللغة**: لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد

هارون، نشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- **معرفة أنواع علوم الحديث**: لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- **المعين على تفهُّم الأربعين**: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد، ابن الملقن (ت:٨٠٤هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور دغش بن شبيب العجمي، نشر: مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، حولي - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- **المغني في الضعفاء**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عِتْر، نشر: إدارة إحياء التراث - قطر.
- **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدَّة، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: نور الدين عِتْر، نشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **نصب الراية لأحاديث الهداية**: لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت:٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، نشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **النفح الشذي في شرح جامع التِّرمذي**: للحافظ محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري، تحقيق د. أحمد معبد عبد الكريم، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (١)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٦ - ١١٩ (محرم ١٤٤٠ هـ / يوليو ٢٠١٨م)

- **نيل الأوطار**: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت:١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، نشر: دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **الوافي بالوفَيَات**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت:٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، نشر: دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- **وفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان (ت:٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار صادر - بيروت.